

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤١١**

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة سامسون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

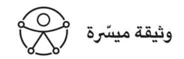
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/1041)

1840522 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و (S/2018/1041).

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة رينا غيلاني، مديرة العلميات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1041، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (*تكلمت بالإنكليزية*): أقدم اليوم هذه المعلومات المستكملة إلى مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك.

وأود أن أبدأ بالحالة في شمال غرب سورية، حيث وردت تقارير عن استعمال مدافع الهاون – بما في ذلك بعض القذائف التي تفيد التقارير باحتوائها على غاز الكلور – وأصابت ثلاثة أحياء مكتظة بالسكان في غرب مدينة حلب هي: شارع النيل، والخالدية والزهراء. ونُقل الأشخاص الذين عانوا من أعراض تنفسية، إلى المستشفيين الرئيسيين في المنطقة بسرعة. وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لكلا المستشفيين، وهي على استعداد لتقديم المزيد من الدعم في مجال الصحة العامة، حسب الاقتضاء. وكما شدد الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن أي استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية أمر بغيض وانتهاك واضح للقانون الدولي.

وتلقينا أيضا تقارير عن شن غارات جوية في محافظة إدلب في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – وهي أولى تلك الغارات الجوية في غضون أكثر من شهرين. وتدل آخر التطورات على هشاشة الحالة، وعلى الحاجة الملحة إلى المشاركة المستمرة من جميع الأطراف للحفاظ على المكاسب التي حققها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي في ١٧ أيلول/سبتمبر. إن المخاطر لا تزال مرتفعة، حيث أن البديل هو المعاناة الإنسانية على نطاق من شأنه أن يدمر حياة سكان يبلغ عددهم قرابة ٣ ملايين شخص في شمال غرب سورية، لم يعرفوا سوى الحرب والمعاناة في السنوات الأخيرة.

وفي الركبان، تمكنت الأمم المتحدة بالتعاون مع الهلال الأحمر السوري، من الوصول أخيرا إلى حوالي ٥٠ ٠٠٠ من السكان – ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال، في الفترة بين ٣ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت عملية المعونة، التي وافقت عليها الحكومة السورية بتيسير من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، أول عملية إيصال رئيسية للمساعدة المادية لسكان الركبان منذ كانون الثاني/يناير، والمرة الأولى التي يتم فيها إيصال المعونة من داخل الجمهورية العربية السورية. وقامت الأفرقة التابعة لنا أيضا بتطعيم أكثر من ٥ ٠٠٠ طفل، بالتعاون مع مسؤولين من وزارة الصحة السورية.

وقد صُدم الزملاء العائدون مما شاهدوه على أرض الواقع، وأبلغوا عن مسائل خطيرة متعلقة بالحماية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وعدم وجود أطباء مرخص لهم بمزاولة مهنة الطب بين السكان الذين تقطعت بهم السبل. ونظرا لخطورة الحالة، دعا الأمين العام إلى نشر قافلة أخرى في المنطقة على سبيل الأولوية. وبدون إمكانية الوصول بشكل مستدام سوف يزيد تدهور حالة عشرات الآلاف من السوريين، الذين تقطعت بهم السبل في أقسى الظروف الصحراوية، بينما يُخيم برد الشتاء.

وقد أعرب معظم الأشخاص الموجودين في المأوى المؤقت عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم، لكن كثيرون منهم يتملكهم الرعب مما قد يخبئه لهم المستقبل، سواء في المناطق الحكومية أو في المواقع التي تخضع للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويلزم على وجه السرعة حل دائم وآمن وطوعي وكريم للسكان في الركبان – حل يتناول على نحو مناسب الشواغل المتعلقة بالحماية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عدد التقارير المقدمة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية والقتال البري في الجنوب الشرقي من محافظة دير الزور. وأُبلغ عن وقوع كثير من المدنيين بين قتيل وجريح. لقد شُرد حوالي ٦ ٠٠٠ شخص من جيب الهجين الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ تشرين الأول/أكتوبر، ويُقدر أنه لا يزال هناك ١٠ ٠٠٠ شخص في ذلك الجيب. ولا يمكن لمعظمهم الحصول على المساعدة، وهم يواجهون مخاطر شديدة تتعلق بالحماية. ويعيش كثير من أولئك الذين شُردوا في ظروف قاسية في مآوي مؤقتة، بعضها قريب بشكل خطير من الخطوط الأمامية.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة في الوصول إلى مناطق المشردين بسبب انعدام الأمن والعزلة الجغرافية، واصل شركاء الأمم المتحدة المحليون في المجال الإنساني تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا في منطقتي غرانيج والبحرة. ويشمل ذلك المساعدة المتعددة القطاعات المقدمة إلى ٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ونكرر التأكيد على أنه بموجب القانون الدولي، يجب على أطراف الصراع حماية المدنيين من الاعتداءات، ومعاملتهم معاملة إنسانية، والسماح بإيصال الإغاثة الإنسانية وتيسيرها لهم.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بفرض قيود في شمال شرق سورية، حيث يواجه نصف الأطفال البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ طفل، المسجلين في المدارس التي تديرها الحكومة، عقبات تحول دون وصولهم إلى مدارسهم، لا سيما في مدينتي القامشلي والحسكة.

ولم يتمكن عدد يقدر بنحو ١٠ ٠٠٠ طفل من الذهاب إلى المدارس على الإطلاق منذ أواخر أيلول/سبتمبر. فقد منعت المركبات، بما في ذلك حافلات المدارس والسيارات الخاصة، من عبور نقاط التفتيش إذا كانت تحمل الأطفال الذاهبين إلى المدارس التي تدرس المناهج المعتمدة على الصعيد الوطني.

وخلال الأسابيع الماضية، ظلت الأمم المتحدة تشارك في جهود مع جميع الأطراف المعنية الدعوة من أجل تمكين الأطفال من الذهاب الآمن إلى المدارس التي يختارونها. وفي شتى أنحاء سورية، لا يزال النزاع يحدث آثار مدمرة على الأطفال، بما في ذلك حصولهم على التعليم. ويقدر أن ١٨٠ ٠٠٠ مدرس لم يعودوا في الخدمة. وتضررت حوالي ٤٠ في المائة من المدارس أو دمرت، وتستخدم العديد من المدارس الأخرى مأوى للمشردين داخليا. إن لجميع الأطفال السوريين الحق في التعليم بدون تمييز، ويجب حماية ذلك الحق واحترامه والوفاء به.

وبالرغم من الظروف الصعبة للغاية، فإن الأمم المتحدة وشركاءها ملتزمون بالوصول إلى جميع المحتاجين، أينما كانوا. وخلال العام الماضي، تم الوصول في المتوسط إلى ٥,٤ ملايين شخص تقريبا بالمساعدة الإنسانية كل شهر عبر كافة السبل

الممكنة – من داخل سورية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ومن داخل سورية عبر خطوط النزاع، ومن عبر الحدود.

ولا يزال تقديم المعونة عبر الحدود جزءا بالغ الأهمية من استجابة الأمم المتحدة في سورية. وفي هذا الشهر وحده، تلقى حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في سورية مساعدة غذائية من الأمم المتحدة قدمت عبر الحدود مع تركيا عن طريق معبري باب السلامة وباب الهوى. كما شملت عمليات تقديم المساعدات عبر الحدود إيصال الأدوية واللوازم التعليمية وغيرها من المواد غير الغذائية إلى مئات الآلاف من الأشخاص. إن المنظمات الإنسانية أكملت من فورها تطعيم أكثر من ١٢ ٥٠٠ طفل، تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ١٥ سنة، ضد الحصبة والحصبة الألمانية في محافظة إدلب، باستخدام الإمدادات التي قدمت عبر الحدود. واستفاد آلاف آخرون من لوازم التعليم وخدماته وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الكتب المدرسية.

وتخضع آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود للفحص والتحقق منها في نقاط عبور حدودية معينة. ويجري فحص كل شاحنة للتأكد من أنها لا تحتوي إلا على الإمدادات الإنسانية. ويؤكد وصول الشحنات مراقبون من طرف ثالث تعاقدت معهم الأمم المتحدة عند وصولها إلى المستودعات داخل سورية، حيث يتم التحقق من الأصناف التي يجري تفريغها على أساس بيانات الشحنة. وبعد ذلك هناك مرة أخرى عملية رصد بعد التوزيع، بما في ذلك عن طريق أطراف ثالثة مستقلة ومن خلال التعليقات الواردة من المجتمعات المحلية المتضررة. إن مساعدة الأمم المتحدة عبر الحدود تخضع أيضا لآليات المساءلة العادية بين الجهات المانحة ووكالات تقديم الخدمات، التي تشمل أيضا نظاما آخر للتحقق.

وفي الوقت الراهن، فإن حوالي ٤,٣ ملايين من الأشخاص المحتاجين يعيشون في مناطق تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة. ويزيد عدد هؤلاء عن ثلث جميع الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في سورية. ويشمل ذلك حوالي ٣ ملايين من الأشخاص المحتاجين في مناطق لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق العمليات عبر الحدود. وليس لدى الأمم المتحدة وسيلة بديلة للوصول إلى هؤلاء الأشخاص، نظرا لعرقلة إمكانية الوصول من داخل البلد. ولذلك السبب دعا الأمين العام إلى تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. وسيواصل تجديد القرار إنقاذ الأرواح. ويعتمد ملايين الناس على قرار المجلس.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بالشكر للسيدة رينا غيلاني، مديرة العمليات والخدمات القانونية والتقنية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية القيمة، التي تؤكد استمرار الوضع الإنساني المتدهور في سورية.

ولا يفوتني هنا أن أشيد وأحيي كافة العاملين في المجال الإنساني والطبي على ما يبذلونه من جهود في الميدان من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في سورية.

وسأُدلي ببياني هذا بالنيابة عن حاملي القلم للملف الإنساني السوري، السويد والكويت. وسأركز على نقطتين هما الوضع الإنساني العام في سورية، ومسألة وصول المساعدات الإنسانية.

وبالنسبة للوضع الإنساني العام، فإن مع دخول الأزمة السورية شتائها الثامن لا بد لنا أن نقف للحظة لمراجعة الحالة الإنسانية على الأرض.

إن الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة تؤكد أنه لا يزال الوضع الإنساني في سورية في حالة متدهورة. فهناك ١٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، أكثر من ٥ ملايين منهم من الأطفال، فضلا عن وجود أكثر من ٥,٦ ملايين لاجئ مسجل في الدول المجاورة، منهم ٢,٥ ملايين طفل. كما يعيش أكثر من مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها.

إن خلف هذه الأرقام المفزعة قصصا لا تحصى من المعاناة الإنسانية للمدنيين السوريين من أطفال ونساء وشيوخ أصبحوا ضحايا لأحد أبشع النزاعات التي شهدها تاريخنا المعاصر.

لقد شهدت الأيام والأسابيع القليلة الماضية تصعيدا عسكريا بعد فترة من الهدوء النسبي نتيجة للاتفاق الروسي التركي في إدلب. ونكرر دعوتنا لضماني اتفاق أستانا إلى تأمين وقف إطلاق النار في إدلب.

إن زيادة الأعمال العسكرية والأعمال العدائية، كما شهدناها في حلب وحماة وإدلب ودير الزور، والتقارير عن استخدام المواد الكيميائية من جديد هذه المرة في حلب، تعد تذكيرا لنا جميعا بهشاشة الوضع في سورية.

إننا نجدد إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان، باعتبار ذلك انتهاكا للقانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات المسلحة جريمة حرب. ونشدد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الجرائم، سواء كانوا أشخاصا أو كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات.

كما نؤكد من جديد على وجوب احترام كافة الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وضمان احترامه في جميع الظروف، بما في ذلك عن طريق حماية المدنيين والأهداف المدنية.

لقد شهد هذا العام أكثر من ١٣٠ هجوما على المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية في سورية. إننا ندين بشدة هذه الهجمات ضد المستشفيات وكذلك الهجمات التي تستهدف المرافق المدنية الحيوية. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون هناك مساءلة لمن ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

ونعرب عن قلقنا من استمرار وجود خطر المتفجرات والألغام والعبوات الناسفة في عدد من مناطق سورية، الأمر الذي يشكل خطرا على المدنيين ويعيق عمل العاملين في المجال الإنساني.

وبالنسبة لإيصال المساعدات الإنسانية، لا تزال هناك تحديات كبيرة لإيصال المساعدة الإنسانية في سورية، كما ورد في تقرير الأمين العام. وفي حين نرحب بإيصال مساعدات إلى مخيم الركبان وللأشخاص البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ الذين كانوا يقطنون هناك قبل عدة أسابيع، بعد ما يقارب ١٠ أشهر منذ آخر مرة تم إيصال مساعدات إلى المخيم، فإننا نشدد على ضرورة استدامة إيصال المساعدة بدون انقطاع إلى جميع مناطق سورية من خلال استخدام جميع الأساليب الحالية عبر الحدود وعبر الخطوط والبرامج الإنسانية.

وحينما يتعلق الأمر بالأخير، فإننا نأسف لعدم إرسال أي من قوافل المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات في تشرين الأول/أكتوبر. كما لم توافق حكومة الجمهورية العربية السورية على خطة القوافل المشتركة بين الوكالات التي تغطي فترة شهرين والمتعلقة بشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

إننا لا نزال نرى وضعا يواجه فيه أكثر من مليون شخص حرمانا من وصول المساعدات الإنسانية القائمة على أساس المبادئ الإنسانية والمستندة إلى الاحتياجات.

وتبقى آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود شريان حياة لا غنى عنه لملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية. وتشكل تلك الآلية جزءا حيويا وهاما ومكملا للاستجابة الإنسانية في سورية. كما أن آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة لمراقبة هذه الأنشطة الإنسانية الأممية قوية وتزداد متانة بشكل مستمر.

إننا نشارك تقييم الأمين العام في تقريره الشهري ومفاده أنه لا يمكن المبالغة في المرحلة الراهنة في أهمية تجديد الأحكام الواردة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة التي تدعم تقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين من خلال أقصر الطرق، بما في ذلك عبر الحدود، خاصة وأن ليس لدى الأمم المتحدة وسيلة بديلة لمد يد العون إلى الأشخاص المحتاجين في هذه المناطق.

وللأسباب المذكورة أعلاه ولأن الواقع على الأرض يؤكد أن الوضع الإنساني في سورية لا يزال متدهورا، فإن حاملي القلم السويد والكويت يعتزمان العمل لتجديد القرار الخاص بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود.

وسنقوم بتعميم مشروع القرار قريبا ونتطلع لتعاون جميع أعضاء مجلس الأمن في هذا الخصوص، فهناك حاجة إنسانية ملحة لتجديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي يشكل لعدد كبير من الناس في سورية الفرق ما بين البقاء على قيد الحياة والموت. ويجب على مجلس الأمن ألا يخذل هؤلاء السوريين المحتاجين. إننا نجدد التأكيد على أهمية استدامة وقف اطلاق النار في إدلب، بل وفي جميع أنحاء سورية، من أجل وصول المساعدات الإنسانية وإجلاء المصابين وفقا للقانون الدولي وكما هو منصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونرحب هنا بالإفراج المتبادل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري عن العديد من الأشخاص الذين تحتجزهم جماعات المعارضة والحكومة، مما يشكل خطوة أولى مهمة في سياق بناء الثقة بين أطراف النزاع في سورية.

ختاما، إن الوضع الإنساني سيستمر في التدهور ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفقا لما جاء في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما أننا على وشك الدخول في الشهر الأخير من هذا العام، فإننا نشدد على بذل كافة الجهود لإعادة تفعيل العملية السياسية بما في ذلك إنشاء اللجنة الدستورية قبل نهاية هذا العام.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها وعلى العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لدعم الشعب السوري.

إننا ممتنون للأمم المتحدة والعاملين الشجعان في مجال المساعدات في الميدان، الذين قاموا بتقديم المساعدات الإنسانية البالغة الأهمية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وشملت اللقاحات التي تمس حاجة ٥ ١٩٣ طفلا إليها، وقدموا أيضا مساعدات منقذة للحياة لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ من المشردين داخليا، معظمهم من النساء والأطفال. لقد عملت الولايات المتحدة لشهور مع الأمم المتحدة والحلفاء والشركاء الذين لديهم نفس الفكر من أجل الحصول على موافقة الاتحاد الروسي على دعم تقديم الهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية. كما عملنا معاً للحصول على الموافقات الضرورية من النظام السوري للسماح للأمم المتحدة بإيصال أولى شحناتها من المساعدات الإنسانية منذ شهر كانون الثاني/ناير إلى مخيم الركبان، وأول شحنة على الإطلاق من دمشق.

إن الاحتياجات الإنسانية في الركبان لا تزال فورية وشديدة. ويعد إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان مرة واحدة بداية جيدة، ولكنها بالتأكيد غير كافية. من الضروري إتاحة إمكانية الوصول المستمر إلى المخيم للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة. لقد أظهرت الولايات المتحدة أنها ستفعل كل شيء ممكن لتيسير وصول المعونة إلى المناطق التي لدينا فيها

نفوذ في سورية. ونحن لا نزال مستعدين لتوفير الأمن لإيصال إمدادات المعونة الإنسانية في المستقبل عبر مناطق خاضعة لسيطرة التحالف العالمي لهزيمة تنظيم داعش.

ويشكل إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان دليلا واضحا على أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة يمكنهما العمل معاً لمساعدة الشعب السوري وأن الاتحاد الروسي يستطيع الحصول على موافقات النظام على عمليات تسليم المساعدات الإنسانية.

لا يوجد سبب معقول لكي يمنع النظام السوري عمليات إيصال في المستقبل. ونحن على استعداد للعمل مع روسيا للحفاظ على استمرار هذا الترتيب، ونأمل أن تتمكن السلطات الروسية من العمل مع دمشق لتسهيل المزيد من عمليات التسليم هذه في المستقبل.

ونؤيد بالكامل خطة الأمم المتحدة الحالية لإيصال شحنة أخرى إلى مخيم الركبان في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، وندعو روسيا والنظام السوري إلى القيام بدورهما لضمان أن يتم ذلك بدون تأخير.

يجب علينا جميعاً أن نواصل الضغط من أجل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل بدون عوائق وباستمرار في جميع أنحاء سورية إلى ملايين الناس المحتاجين، بما في ذلك وصول أكبر لأولئك في الغوطة الشرقية وجنوب غرب سورية. إننا نحث روسيا ودمشق على تعزيز وإيصال المساعدات الإنسانية لمجمل الـ ١٣ مليون سوري الذين يحتاجون إليها. لدى النظام السوري فرصة لإظهار استعداده وقدرته على تسهيل تسليم المساعدات عبر المناطق التي يسيطر عليها. لكن وصول المساعدات الإنسانية لم يتحسن في المجتمعات المحلية التي عادت تحت السيطرة القوية للنظام، في أماكن مثل الغوطة الشرقية، خارج دمشق. لماذا؟ لأن النظام يسعى لمعاقبة المجتمعات المحلية غير الخاضعة لسيطرته، أو التي كانت في السابق خارج نطاق سيطرته، لما يعتقد أنه عدم ولاء للأسد. وهذا خطأ.

إن عدم الرغبة في الموافقة على رسائل التيسير وغيرها من التأخيرات البيروقراطية هي أساسا حرمان من الوصول، وهو لا يزال مستمرا. ومع استمرار فرض قيود شديدة على الوصول إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، تقدم الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدات المنقذة للحياة لنحو ٧٥٠ ٠٠٠ شخص شهريا من خلال العمليات عبر الحدود. لا يوجد حاليا أي بديل موثوق به للوصول إلى هؤلاء الناس. ولذلك، من الضروري تماما أن يدعم المجلس تجديد الإذن الممنوح لآلية تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود، على النحو المبين في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة تجديد ذلك القرار لمدة ١٢ شهرا إضافيا، على نحو ما دعا الأمين العام. ونحن نتطلع إلى العمل مع زملائنا في المجلس لضمان تجديد الآلية.

ستظل الأوضاع الإنسانية في سورية رهيبة في غياب عملية ذات مصداقية تقودها الأمم المتحدة. يجب أن تمضي عملية تشكيل اللجنة الدستورية قدما بأسرع ما يمكن. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي توفر لسكان إدلب في الشهرين الماضيين منذ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا، يعيش ثلاثة ملايين من سكان إدلب في حالة من عدم اليقين كل يوم. لكن المؤكد هو أنه سيكون لأي تصعيد عسكري عواقب إنسانية كارثية على الملايين من المدنيين وعلى استقرار وأمن جيران سورية. ولا نحتاج إلا أن ننظر إلى أحداث نهاية الأسبوع الماضي في حلب، حيث تفيد تقارير من النظام السوري بهجوم كيميائي مزعوم وضربات جوية روسية داخل المنطقة التركية - الروسية المنزوعة السلاح. يمكننا جميعا أن نرى مدى هشاشة الوضع، وكون الملايين من الأرواح السورية معرضة للخطر.

لقد تعهد الاتحاد الروسي بوقف دائم لإطلاق النار في إدلب في البيان الصادر عن مؤتمر قمة اسطنبول الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى وقف إطلاق النار حتى الآن، إلى تراجع مستويات العنف بشكل كبير. ومن الضروري

للغاية ضمان عدم استغلال النظام السوري ذرائع زائفة لتقويض وقف إطلاق النار وشن هجوم عسكري في إدلب، وهو ما لن يؤدي فقط إلى استئناف العنف، بل وسيعرض للخطر فرص التوصل إلى حل سياسي للنزاع. نحن نواصل الانخراط مع المستويات العليا للحكومة الروسية والجيش الروسي لتوضيح أن هجوما في إدلب سيمثل تصعيدًا متهوراً للنزاع وسيعرض ملايين المدنيين للخطر.

إن تأثير عدم الإستقرار في إدلب على الكثير من المدنيين واضح. في الأسبوع الماضي فقط، تم اغتيال اثنين من أبرز نشطاء المقاومة السلمية في سورية، وهما السيد رائد فارس والسيد حمود جنيد في إدلب. وأود أن أعرب عن تعازينا لأسر وأصدقاء السيد فارس والسيد جنيد بالنيابة عن حكومتي. إن تفانيهما بإيثار لإسماع صوت الشعب السوري ورغبتهما في إحلال السلام وتحقيق العدالة والكرامة مصدر إلهام للكثيرين. لقد تم إسكات الشعب السوري لفترة طويلة، ويمثل احتمال وجود لجنة دستورية فرصة مهمة لدفع العملية السياسية إلى الأمام من أجل وضع نهاية أخيرا للنزاع. ونطلب من النظام السوري أن يغتنم هذه الفرصة وأن يسير باتجاه إحلال السلام والاستقرار في بلده وفي منطقته.

السيد بوليانسكيي (الإتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة غيلاني على إحاطتها.

كما تعلمون، استضافت عاصمة كازاخستان لتوها الاجتماع الدولي الحادي عشر في إطار عملية أستانا، حيث جرت مناقشة المسائل المتعلقة بتقدم عملية التسوية السياسية استنادا إلى الأساس الذي أرسي في جنيف وسوتشي، وبالتحسينات الأخرى في الحالة الميدانية وتطوير تدابير بناء الثقة فيما بين أطراف النزاع في سورية. إننا نشكر شركاءنا في كازاخستان على كرم الضيافة. عقب الاجتماع، تم اعتماد بيان مشترك، شددت فيه الدول الضامنة على تصميمها على تعزيز التعاون الثلاثي. ورفضت، من بين أمور أخرى، كل محاولات خلق حقائق جديدة على الأرض بذريعة مكافحة الإرهاب، وعبرت عن عزمها على مواجهة اي خطط انفصالية تهدف إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية أو الأمن القومي للدول المجاورة.

ورحبت إيران وروسيا وتركيا بنجاح المشروع التجريبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٨ لتبادل الأفراد المحتجزين قسراً، وهو ما شكل خطوة إلى الأمام في بناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة السوريين. ويعتبر الوضع على العموم في معظم أنحاء سورية مستقر. ورغم استمرار المشاكل، هناك أدلة واضحة على تحسن الأمور على الجبهة الإنسانية، الأمر الملحوظ بصفة خاصة في المناطق التي تسيطر عليها دمشق. ربما كان من السابق لأوانه تقييم النتائج لهذا العام، لكننا نعتقد، على سبيل المثال، أنه من بين الإنجازات الكبيرة أن مسألة ما يسمى بالمناطق المحاصرة لم تعد مدرجة في جدول أعمالنا. غير أن العدد المتزايد لانتهاكات نظام وقف الأعمال العدائية في منطقة إدلب مدعاة للقلق. ووقع في الأسبوع الماضي، حادث يثير الانزعاج بشكل خاص عندما قصف مقاتلون متمركزون في المنطقة أحياء سكانية في حلب بقذائف تحتوي على مواد سامة، كما ذكر بالفعل اليوم، وكانت هناك إصابات. ونأمل أن تتخذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالتقارير الواردة من دمشق في أسرع وقت ممكن.

وقبل ذلك، وقع هجوم من قبل ميليشيا حرس الدين، وهي جماعة مسلحة غير قانونية مرتبطة بتنظيم القاعدة، على مواقع القوات الحكومية في منطقة جورين، حيث قتل ١٨ جنديا تصديا لها.

وستكثف الجهات الضامنة لعملية أستانا جهودها من أجل كفالة الحفاظ على وقف الأعمال العدائية والتأكيد على استعدادها لتنفيذ مذكرة ١٧ أيلول/سبتمبر بشأن تحقيق استقرار

الحالة في إدلب تنفيذا كاملا. ولكن من المهم أن نفهم أنه مهما كانت أهمية الوقف المستدام لإطلاق النار، فإنه لا يلغي الحاجة إلى مواصلة العمل الفعال لمكافحة الإرهاب. إن تدفق اللاجئين والمشردين داخليا العائدين إلى ديارهم يزداد قوة، بمتوسط يصل إلى ١ ٠٠٠ عائد من لبنان والأردن كل يوم. وتبذل السلطات السورية أقصى ما تستطيعه من جهود لتهيئة الظروف المؤاتية لمواطنيها. ويجري إدخال تعديلات مفيدة على الصعيد التشريعي.

ويتعين على المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحاسم، كما أكدنا مرارا وتكرارا، مؤازرة الشعب السوري بشكل جماعي، من أجل إصلاح الدمار في أقرب وقت ممكن، وترتيب حياة الطبيعية للأشخاص الذين قرروا بطوعهم العودة إلى وطنهم. وقد حثت البلدان الضامنة لعملية أستانا المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، على زيادة المساعدة المقدمة إلى سورية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية المدنية. غير أننا، في الوقت نفسه، مضطرون إلى الافتراض بأن بعض العواصم الغربية لم تستوعب هذا، وجعلت تقديم المساعدة لاستعادة الحياة الطبيعية رهنا للظروف السياسية، وهذا نهج لاإنساني. وفي بعض الأحيان يعملون على تخويف الآخرين الذين قد يجرؤون على الالتفاف على الجزاءات الانفرادية غير القانونية، على سبيل المثال، وهذا أيضا أمر غير مقبول.

وقد ظلت السلطات السورية تعمل، في أعقاب القضاء على الوجود الإرهابي في الضاحية الجنوبية لدمشق، على وضع خطة لإعادة بناء مخيم اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك، ويتم حاليا تنظيف الشوارع. ونحن نفترض أن المانحين الأجانب الذين يتعاطفون عادة مع محنة الفلسطينيين قد يشاركون في تنفيذ هذه الخطط.

ولا تزال الحالة في قطاع الرعاية الصحية بالغة الخطورة. فوفقا لخطة الاستجابة لسورية للعام ٢٠١٩، التي أعدها المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية، لا تزال هناك حاجة إلى المساعدة، ولا سيما في المناطق المحررة حديثا. فأكثر من نصف المرافق الطبية في البلد مغلقة أو لا تعمل إلا بشكل جزئي. وهناك نقص حاد في الأدوية لعلاج الأمراض الشائعة، بسبب عراقيل في سلسلة الإمداد. ويستخدم ثلث السكان مياه من مصادر غير موثوقة. وقد أدت جميع تلك العوامل، خلال السنة الماضية، إلى تفشي داء الحصبة والإسهال. ومن المهم بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية أن تركز على استعادة السلطات المحلية القدرة على توفير الرعاية الطبية. وسنظل نبرز عدم جواز الإبقاء على الجزاءات المفروضة من جانب واحد ضد سورية، التي تحد بشكل كبير من قدرة السلطات على الحصول على الأدوية والمعدات الطبية.

وللأسف، ما زالت هناك أسئلة كثيرة عن أنشطة ما يسمى بالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، الموجودة على الأراضي السورية في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار تزايد الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة شمال نهر الفرات. فوفقا لوسائط الإعلام، بلغ مجموع عدد قواعد الولايات المتحدة العسكرية في سورية، بالفعل، إلى ١٩ قاعدة. وتتعاظم سرعة احتلالها وتوطيدها الهياكل شبه الحكومية في الميدان، الأمر الذي يعرقل آفاق التوصل إلى تسوية سياسية.

إن العملية العسكرية في منطقة الهجين في محافظة دير الزور، التي أعلن عنها بأنها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لم تحدث أضرارا كبيرة للإرهابيين. وقد سمعنا، بدلا من ذلك، بما في ذلك من السيدة غيلاني مرارا وتكرارا بأن ضحاياها من المدنيين، وأن من الصعب جدا إنكار ذلك. وقد ظل السوريون يبعثون برسائل يائسة إلى مجلس الأمن، ولكن

لسبب ما يبدو أن صداها لم يتردد إلا بقدر ضئيل جدا عند المجتمع الدولي، تماما كما لم نشهد أي رد فعل لاكتشاف مقابر جماعية لضحايا ضربات التحالف الجوية في الرقة. وبالمناسبة، فإن التفاوتات في الإحصاءات قفزت قفزة كبيرة. ويفيد تقرير الأمين العام (S/2018/1041) عن استخراج ١٠٠٠ جثة، في حين أن هذا الرقم، وفقا للرسالة الموجهة من الجمهورية العربية السورية إلى أعضاء مجلس الأمن، أكبر بأربع مرات. ووفقا لبعض التقارير، فإن الولايات المتحدة ترفض النظر في إمكانية دفع تعويضات للأشخاص الذين قتلوا في الرقة. وعلى ذلك، فإننا نشعر بصدمة حقيقية إزاء التفاصيل التي تظهر من آن إلى آخر عن دعم بعض العواصم الغربية لجماعات المعارضة المسلحة السورية، بما في ذلك بنقل الأسلحة وغيرها من الوسائل المادية إلى الإرهابيين، بينما يتم التعتيم على ذلك أو تعمد تضليل الجمهور.

ونحن نرى أنه ينبغي لمن لهم تأثير على الجماعات المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق في شمال شرق سورية أن يقنعوا موكليهم بمعالجة الحالة التي لا يسمح فيها للتلاميذ بالوصول إلى المؤسسات التعليمية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وهو ما سمعناه كذلك من إحاطة السيدة غيلاني. وبالمناسبة، فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم، في دمشق، لضمان عدم انقطاع العملية التعليمية في جميع أنحاء سورية.

وينبغي التسليم، بصفة عامة، بأن المجالس المحلية المعلنة ذاتيا، التي تحظى بتأييد حلفاء من الخارج، ظلت تنفذ سياسات تمييزية من وقت إلى آخر في المناطق الشمالية الشرقية للبلد من شأنها تغيير التركيبة التاريخية للسكان.

ولا تزال الحالة في مخيم الركبان مؤسفة للغاية. ولم تكن العملية الإنسانية التي نفذت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر كافية من وجهة النظر التنظيمية. فلم يسمح لموظفي الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بالدخول إلى منطقة الـ ٥٥ كيلومتر التي تحتلها الولايات المتحدة حول قاعدة التنف. وقد نظم مقاتلون من جماعة مغاوير الثورة المسلحة توزيع المعونة. ولم يصل جزء كبير من المساعدة الإنسانية إلى الذين يحتاجون إليها مع غياب الرقابة الضرورية. ولم يتم التمكن من تطعيم العديدين لأن التطعيم كان يتم بعيدا عن المخيم. وسيكون من الصعب، بالنظر إلى مثل تلك الأخطاء الجسيمة، أن نتوقع من الحكومة السورية، التي لا تسيطر على منطقة المخيم، منح إذن فوري لقافلة مساعدات إنسانية جديدة بالدخول. ويتعين على الولايات المتحدة، المسؤولة مسؤولية كاملة عن محنة المدنيين في المنطقة، أن تكفل أمن العمليات الإنسانية في ركبان، لا أن توكل تأدية المهمة إلى جماعات مسلحة غير مشروعة.

ومن المهم ضمان أن يشارك العاملون في المجال الإنساني من موظفي الأمم المتحدة في إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية، بمساعدة منظمات حسنة السمعة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري. ونحث على أن ينظر في إمكانية تنظيم ممر إنساني دائم إلى ركبان. وينبغي للصورة الأكبر أن تركز على تفكيك المخيم تدريجيا وإعادة توطين سكانه. ونحن على استعداد لمواصلة المشاورات مع الأمم المتحدة والحكومة السورية وزملائنا من الولايات المتحدة والأردن. غير أن السبيل الحقيقي الوحيد لحل المشكلة يتمثل في إنهاء الاحتلال حول قاعدة التنف، لا عن طريق مبادرات إنسانية لمرة واحدة. وبالمناسبة، فقد شهد أحد إرهابيي تنظيم الدولة الذي أخذ رهينة أثناء عملية خاصة لتحرير سجناء دروز في هضبة الصفا في شرق السويداء بأنه هو والمتواطئين معه تلقوا أسلحة وذخائر ومواد غذائية من المنطقة المحيطة بقاعدة التنف. وستكون فكرة إجراء تحقيق مناسب في ما يجري في تلك المنطقة الرمادية فكرة جيدة.

ومما يثير الشعور بالغ القلق أن محصول القمح قد انخفض إلى أدنى مستوياته في سورية، بل هو الأسوأ خلال ٣٠ عاما

بسبب الجفاف جزئيا. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تساعد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم الأمن الغذائي في البلد، بما في ذلك عن طريق إعادة بناء مخازن الحبوب الحيوية.

وما زال هناك شعور عميق ومستمر بعدم اليقين فيما يتعلق بعمليات إيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية عبر الحدود في إطار الآلية المؤقتة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤). وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة على شفافيتها، فليس هناك أي دليل عليها. وترتبط جميع الأمور وداخل الأراضي السورية نفسها بمختلف ما يسمى الشركاء والأطراف الثالثة التي تحجم عن تحديد أسمائها للمجلس لأسباب تخصها. وهناك أدلة على مصادرة جزء من المعونة الإنسانية القادمة من الخارج وتخزينها من قبل جبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها في إدلب. وتمارس الجماعات المسلحة أعمال الابتزاز في نقاط التفتيش على طول خط الحدود، بينما تواصل السلطات المحلية المصحوبة بالإرهابيين جباية الرسوم من المزارعين والأعمال التجارية.

وقد تطرّق تقرير الأمين العام بإيجاز إلى تلك المشكلة من خلال تلميحه للانتهاكات على باب الهوى الحدودي. غير أن ذلك الوصف لا يفي بحجم التلاعب الحقيقي بمشاركة جبهة النصرة. وتوضح البيانات أن القوات التي تسيطر على ذلك المعبر الحدودي من الجانب السوري قد جنت مليوني دولار شهريا في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويصعب جدا الاعتقاد بأن ما من أحد في الأمم المتحدة يدرك حجم تلك العمليات. ولم توضح الدراسة الاستقصائية للأمين العام أيا من تلك الحالات. والواقع أن الحالة الميدانية في سورية قد شهدت تغيرا كبيرا وينبغي أن ينعكس ذلك على تعديل الآلية العابرة للحدود بطريقة قابلة للمقارنة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود، قبل أن أرفع هذه الجلسة بوصفها الجلسة الأخيرة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن أعرب عن خالص تقدير وفد الصين لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، فضلا عن شعبة شؤون مجلس الأمن على كل ما قدموه لنا من دعم. ولا شك أنه كان شهرا حافلا بالعمل وحشدنا فيه طاقاتنا لتحقيق توافق الآراء في العديد من المسائل الهامة ضمن نطاق اختصاصنا. ولم يكن يتسنى لنا تحقيق ذلك لوحدنا أو بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية، وموظفي الأمن. وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس وأتمنى كل التوفيق لوفد كوت ديفوار في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.